

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجلسة ٨٧٤٥

الخميس، ١٢ آذار/مارس ٢٠٢٠، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إستونيا	السيد يورغنسون
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستويريفا
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابهونغو
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كينغ
	فرنسا	السيدة غيغن
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

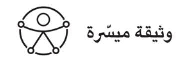
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

2006545 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد راميش راجاسينغام، مساعد الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية وتنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ.

سينضم إلينا السيد غريفيث عن طريق التداول بالفيديو من عمان، الأردن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. أعطي الكلمة للسيد مارتن غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن؛ في المرة الأخيرة التي فعلت فيها ذلك، حذرت من أن الحالة العسكرية في اليمن تزداد سوءاً. واليوم، أرى البلد يقف عند منعطف خطير. أما أطراف النزاع فإما أن تنقل اليمن نحو خفض التصعيد واستئناف العملية السياسية، أو، إني أخشى، أن ينتقل البلد نحو مزيد من العنف والمعاناة مما يجعل الطريق نحو طاولة المفاوضات أكثر وعورة.

إن التصعيد العسكري الذي يبعث على القلق الشديد جدا حدث في منطقة الجوف، وهي المحافظة الواقعة شرق صنعاء. ويساورني قلق عميق إزاء الأساس المنطقي الذي يحرك هذه التصعيدات وتأثير العنف على أهل الجوف. فقد شُردت آلاف الأسر بسبب القتال الأخير، كما أعتقد أننا سنسمع من راميش، وتلك الأسر بأمس الحاجة إلى المأوى والمساعدة.

هذا التصعيد قد يؤدي إلى اندلاع صراعات في محافظات أخرى وجر اليمن إلى دوامة جديدة من العنف الطائش. وسينطوي ذلك على عواقب إنسانية وسياسية مدمرة. ومن شأنه أن يعرض المدنيين لخطر جسيم، ويؤخر العملية السياسية التي طال انتظارها وتمس الحاجة إليها، وهي عملية تهدف إلى إنهاء هذه الحرب بشكل شامل.

لذلك يجب على الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لدرء مثل هذه النتيجة الرهيبة. يتحتم عليهما الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي. إن الهجمات العشوائية التي تضر بالمدنيين أو الأهداف المدنية غير قانونية ومستنكرة.

لقد توجهت خلال الأسبوع الماضي إلى اليمن للتأكيد على ضرورة وقف القتال. التقيت في مأرب مع مسؤولين حكوميين محليين وأحزاب سياسية وزعماء قبائل وقادة من المجتمع المدني، ومنهم نساء وشباب، ومع أشخاص شردهم الصراع. واسمحوا لي من خلال المجلس أن أشكر محافظ مأرب، المحافظ العرادة، على كل دعمه وحسن ضيافته لي في ذلك اليوم. لقد استمعت إلى مخاوف كل من قابلتهم بشأن التصعيد العسكري والتحديات الإنسانية، وأكدت لهم التزام مكتبي بدعم السلام في اليمن. سمعت من أهالي مأرب مطالبات حثيثة بتحقيق السلام، ولكن ليس السلام الذي تفرضه الهيمنة العسكرية.

في صنعاء، التي جئت منها للتو، ناقشت أيضًا ضرورة وقف القتال في محافظة مأرب. وقد قابلت ممثلي قبائل مأرب وقيادات محلية تعيش في صنعاء للاستماع إلى آرائهم ومخاوفهم بشأن الصراع في مأرب. ولكي أكون واضحًا تماماً – وأتمنى أن

أكون كذلك – لا يوجد مبرر للتصعيد العسكري في مأرب. يجب ألا تصبح مأرب المركز التالي للصراع المأساوي في اليمن.

لا تزال محافظة الحديدة تشهد اشتباكات، لا سيما في المدينة والجزء الجنوبي من المحافظة، ومن المؤسف أن الخسائر تتزايد في صفوف المدنيين. إن التطورات التي حدثت منذ الحادث المؤلم الذي وقع يوم أمس والواقع المأساوي في مركز المراقبة المشترك في مدينة الحديدة تهدد بتقويض آلية تخفيف التوتر وإنجازات لجنة تنسيق إعادة الانتشار. إن بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، تحت قيادة زميلي الفريق غوها، والتي أقرها مجلس الأمن بطبيعة الحال، تعمل على التوسط واستعادة الثقة بين الطرفين بعد أحداث الأمس. وأدعو الطرفين إلى العمل من خلال الآليات القائمة لاستعادة الهدوء. وأود أن أضيف أن بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لا تزال تواجه قيوداً على حركتها. فعلى سبيل المثال لم يُسمح لدورياتها بالوصول إلى مدينة الحديدة منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وهو ما يعرقل بطبيعة الحال تنفيذ ولايتها.

كما ألاحظ بقلق شديد أعمال العنف في أماكن أخرى من البلاد. فلقد استمرت الاشتباكات في منطقة نهم بمحافظة صنعاء – وقد ناقشنا ذلك في مجلس الأمن من قبل (انظر S/PV.8725) – وفي محافظات الضالع وشبوة وتعز وصعدة. باختصار، وكما ناقشنا من قبل، هناك خطر حقيقي بحدوث تصعيد عسكري طويل الأمد في معظم أنحاء اليمن. يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم الطرفين في احتواء وعكس المسار الحالي.

وكما يعلم أعضاء المجلس، منذ بدء التصعيد في كانون الثاني/يناير وأنا أدعو الطرفين علنا إلى الموافقة على الوقف الفوري وغير المشروط للتصعيد العسكري والعمل مع مكتبي لتحقيق هذا الهدف. من الضروري أن يوافق الطرفان على المشاركة في آلية عامة وخاضعة للمساءلة لتخفيف التوتر على الصعيد الوطني لتهدئ من وتيرة الحرب وتُبعد اليمن عن مسار عدم الاستقرار هذا الذي وصفته. ولقد كررت هذه الدعوة حين كنت في مأرب في ٧ آذار/مارس وتلقيت من الطرفين ردودًا أولية إيجابية. يجب الآن ترجمة هذه الردود إلى التزامات ملموسة على أرض الواقع.

يجب أيضاً تعزيز أي نقاش حول تخفيف التوتر ببذل جهود لاستئناف العملية السياسية، وهو أيضًا موضوع ناقشناه في هذه القاعة. يجب دعم وتعزيز تخفيف التوتر والمسارات السياسية من خلال خطوة سريعة للتعامل بجدية مع بعض القضايا التي لها آثار ملموسة على حياة الناس، وكإجراءات لبناء الثقة، تبني الثقة بين الطرفين.

وأود أن أضيف أنني انضممت إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بيانها الذي يدين أحكام الإعدام التي أصدرتها محكمة في صنعاء بحق ٣٥ برلمانيًا يمنيًا في وقت سابق من هذا الشهر. على أقل تقدير، تجزئة وتسييس القضاء والمؤسسات الأخرى هما سبب قوي للقلق.

وعلى الرغم من الانزعاج الذي أعربت عنه اليوم إلا أنني أريد أن أطلع مجلس الأمن على الرسائل التي سمعتها من اليمنيين والتي تطمئنني بأنه وعلى الرغم من كل ما سبق فإن الاستئناف العاجل للعملية السياسية السلمية لا يزال في متناول اليد. في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير عقد مكتبي اجتماعا لمجموعة من الشخصيات اليمنية العامة والسياسية هنا في عمان – وأنا ممتن لحكومة الأردن للسماح بعقد هذا الاجتماع – وقد أعربت هذه الشخصيات عن وجهة نظر مشتركة بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا بتسوية سياسية تتم عن طريق التفاوض. وقد دعا العديد من المشاركين إلى الاستئناف الفوري للعملية السياسية الشاملة دون شروط مسبقة. وأعرب العديد منهم عن الإحباط الذي أشاطرهم إياه لتوقف العملية السياسية منذ الجولة الأخيرة من محادثات السلام الرسمية، والتي انعقدت في الكويت عام ٢٠١٦، أي قبل ثلاث سنوات ونصف.

لقد كان أكثر من ثلث المشاركين في ذلك الاجتماع من القيادات النسائية اليمنية. وخلال لقاءاتي معهن أكدن على أهمية تضمين مجموعة متنوعة من اليمنيين في المفاوضات السياسية، بمن في ذلك النساء والشباب وزعماء القبائل وقيادات المجتمع. أنا أتفق تمامًا مع تلك الدعوة وهذه الحاجة وهذا المطلب، وسأواصل العمل لجعل الطرفين يضمنان التمثيل الكامل للمرأة في المشاورات السياسية. وكنت في الواقع قد أثرت هذا الأمر في وقت سابق اليوم في صنعاء.

وعلى الرغم من هذه الفترة العصيبة، أبدى الطرفان بالفعل بعض الاستعداد لمواصلة الانخراط في تدابير بناء الثقة لأغراض إنسانية. وكما يعلم أعضاء المجلس فإن الطرفين يتخذان خطوات مهمة نحو التنفيذ النهائي للاتفاق الذي توصلا إليه في منتصف شباط/فبراير، مرة أخرى في عمان، بشأن تبادل السجناء على نطاق واسع. وقد واصل مكتبي العمل معهما، وهو ما فعلته أيضا اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل الوفاء بهذا الوعد. في غضون ذلك، تواصل منظمة الصحة العالمية جهودها الرامية إلى ضمان تشغيل رحلات الجسر الجوي الطبي، والتي تكون القاهرة الوجهة التالية لها، مما يسمح للمرضى اليمنيين بالسفر إلى الخارج للحصول على المساعدة الطبية التي لا يمكنهم تلقيها في صنعاء.

ولكن يجب القيام بالمزيد. تتحمل جميع الأطراف مسؤولية الحد من آثار الحرب على المدنيين. يجب أن تعمل الأطراف جدياً على تبادل الأسرى وعلى فتح وتأمين طرق الوصول في تعز والحديدة ومأرب وأماكن أخرى؛ وقد ناقشنا هذه المسألة نفسها في مأرب مع المحافظ الذي أشرت إليه سابقًا في إحاطتي الإعلامية. يجب على الطرفين أيضا العمل على ضمان دفع رواتب القطاع العام في جميع أنحاء البلاد. ويجب فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية التجارية لتخفيف معاناة الشعب اليمني. هذه إجراءات إنسانية حاسمة – ولا شيء منها جديد على الإطلاق – ويجب ألا تصبح موضع تسييس.

ومع ذلك، هناك حدود لما يمكننا تحقيقه في ظل غياب هذه العملية السياسية التي أشرت إليها. يجب أن نواصل التركيز، وأتعهد بأننا سنفعل ذلك، على إحياء عملية تؤدي إلى دخول اليمن في انتقال شامل بعيدًا عن الصراع. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد تشاورنا على نطاق واسع بين اليمنيين، وسنواصل القيام بذلك، بشأن العناصر الرئيسية لهذا الانتقال. لقد برزت عدة مواضيع مألوفة، والتي أبلغت مجلس الأمن بها علنا من قبل، لكن من الممكن تكرارها، إذا سمحتم لي سيدي الرئيس، للتأكد من أن الشعب اليمني يعرف ما هو المعروض وما هو المتوقع.

يجب خلال المرحلة الانتقالية أن يتم تقاسم السلطة بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية، بما في ذلك النساء بالطبع، والمجتمع المدني، وذلك بروح الشراكة والتوافق. وسيتعين الاتفاق على ترتيبات أمنية انتقالية من أجل توفير الأمن للشعب اليمني والسير باتجاه جعل استخدام القوة حكرا على الدولة.

أخيرا، سيحتاج الشعب اليمني إلى ضمانات بتوفير الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي في جميع أنحاء البلد لضمان طي صفحة المعاناة التي سببتها الحرب. ونأمل جميعا أن يصبح ذلك قريبا حقيقة واقعة بالنسبة لليمن.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*): كما سمع المجلس للتو من المبعوث الخاص، فإن تصاعد الأعمال العدائية في اليمن قد جعل السلام أبعد منالا مما كان يبدو عليه الحال قبل ستة أسابيع فقط. وهذه حالة خطيرة وننضم إلى السيد غريفيث في دعوته جميع الأطراف إلى تجميد الأنشطة العسكرية والعمل على وقف التصعيد.

ويؤكد تجدد القتال الحاجة الملحة إلى المسائل الخمس ذات الأولوية التي أطلعنا المجلس عليها قبل أكثر من عام: أولا، حماية

المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني؛ وثانياً، إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتسليمها؛ وثالثاً، توفير المزيد من التمويل لعملية المعونة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ورابعاً، الاقتصاد اليمني، وخامساً، إحراز تقدم نحو إحلال السلام.

وتتجلى المسألة الأولى في حماية المدنيين، التي تشكل أحد متطلبات القانون الدولي الإنساني. وقد انخفضت الخسائر في صفوف المدنيين في العام الماضي بمقدار الثلث، مقارنة بأرقام عام ٢٠١٨. وهذه أخبار جيدة، ولكنها ليست سوى جانب من القصة. وهناك أيضا عدة اتجاهات مثيرة للقلق. ويشكل الأطفال الآن واحدا من كل أربعة ضحايا مدنيين – بعد أن كانوا يشكلون واحدا من كل خمسة ضحايا في عام ٢٠١٨. ويسقط الآن أكثر من نصف جميع الضحايا المدنيين في منازلهم الأسرية – بعد أن كانت تلك النسبة لا تتجاوز ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٨. وبعبارة أخرى، فقد زادت الآن احتمالات أن تطال أعمال العنف الأسر في الأماكن التي يتعين أن تشعر فيها بأكبر قدر من الأمان، حتى على الرغم من انخفاض أعداد القتلى والجرحى جراء هذه الأعمال. وليس من المستغرب أن يؤدي ٩٠ في المائة من هذه الحوادث إلى صدمات نفسية واجتماعية يمكن أن تستمر لفترة طويلة بعد الشفاء من الإصابات الجسدية.

وعندما ننظر إلى بيانات هذا العام، نرى أن الخسائر في صفوف المدنيين آخذة في الارتفاع مرة أخرى. ففي شهر شباط/فبراير، قُتل أو جُرح ١٨٧ مدنياً في جميع أنحاء اليمن؛ أي بواقع أكثر من ستة أشخاص يوميا وزيادة نسبتها ٢٠ في المائة منذ شهر كانون الثاني/يناير. ويعزى جزء كبير من هذه الزيادة إلى القتال الدائر في الجوف ومأرب، الذي تحدث عنه السيد غريفيث للتو، والذي أدى إلى تشريد عشرات آلاف الأشخاص خلال الأسابيع القليلة الماضية. وقد فر جميع المدنيين تقريباً من عاصمة الجوف، الحزم، تاركين وراءهم أكثر الفئات ضعفاً. وانتقلت بعض الأسر إلى المناطق الصحراوية النائية التي يصعب الوصول إليها. ويتجه الباقون في الغالب نحو مأرب – وهي منطقة تستضيف بالفعل أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ شخص أجبروا على مغادرة منازلهم بسبب جولات سابقة من الأعمال العدائية. ونعرب مرة أخرى عن تأييدنا لدعوة المبعوث الخاص إلى وقف القتال الآن. ونحن بحاجة إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. كما أدعو الأطراف، في جميع الأوقات، إلى حماية المدنيين، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. ويشمل ذلك توخي العناية المستمرة لعدم استهداف المدنيين وتلبية الاحتياجات الأساسية للنازحين جراء القتال.

وتدور نقطتي الثانية أيضا حول مسألة تتعلق بالقانون الدولي الإنساني – أي إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن وسريع ودون عوائق. لقد اعتمدنا منذ أشهر الشفافية بشأن العقبات الشديدة التي تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ في اليمن. وفي الشمال، أصبحت هذه القيود غير محتملة. ويتفق الجميع على ضرورة اتباع نهج جديد ونقدر التعاون الوثيق مع الجهات المانحة والشريكة لنا في تحديد ذلك النهج على مدى الأسابيع القليلة الماضية. ويتجلى هدفنا المشترك، كما أكد الأمين العام في الشهر الماضي، في الحفاظ على إيصال المعونة القائم على المبادئ إلى ملايين الناس الذين يعتمدون عليها للبقاء على قيد الحياة. ولهذا الغرض، فإننا نكثف أيضا الحوار مع سلطات الأمر الواقع لضمان تهيئة الظروف المناسبة لتيسير ذلك العمل. ونستعد أيضا لتعديل البرامج في حالة عدم ملاءمة الظروف، أو تحسنها بصورة مؤقتة فحسب.

وكما سمع المجلس في الشهر الماضي، فقد وافقت سلطات الأمر الواقع على إسقاط ضريبة الـ ٢ في المائة المقترحة على المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية. ومنذ ذلك الحين، وافقت على شكل مقبول للاتفاقات القطرية للمنظمات غير الحكومية. كما بدأت تقييمات الأمن الغذائي الضرورية، اللازمة لمعرفة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة، في مناطق

كثيرة في الشمال ولكنها تواجه بعض التحديات فيما يتعلق بإمكانية الوصول. ونحاول حل هذه التحديات مع السلطات.

وتوصل برنامج الأغذية العالمي إلى اتفاق مع السلطات للبدء فورا في عملية إعادة الاستهداف والتسجيل البيومتري. ورغم مشاركة القيادة العليا لضمان تنفيذ الاتفاق، إلا أن ظروفا جديدة قد ظهرت. ومن المحبط أن نرى مسائل اللحظة الأخيرة تثار على المستوى التقني. ويُدخلنا هذا مرة أخرى في مناقشات مع السلطات بعد أكثر من ثمانية أشهر من المفاوضات المستمرة. وأبلغنا سلطات الأمر الواقع من جميع الجهات بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات وعدم الاكتفاء بالكلام. ونقدر الخطوات الأخيرة إلى الأمام.

ولا نزال أيضا مركزين على ما لا يزال يتعين القيام به وعلى ضرورة تجنب حدوث تراجع عما تحقق مؤخرا. ونطلب من سلطات الأمر الواقع على وجه الخصوص الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بمشاريع المعونة الـ ٧١ التي لا تزال تنتظر الموافقة عليها. ونحن بحاجة إلى الموافقة على المزيد من بعثات الرصد، وثمة حاجة إلى إجراء تقييمات إنسانية عاجلة للمضي قدما على أساس المعايير العالمية. وتلك النقاط أساسية، إذا أردنا مواصلة برامج المعونة القائمة على المبادئ بالقدر الذي يحتاجه الناس.

وفي سياق متصل، أود أيضا أن أُذكر بالخطر الذي تشكله ناقلة النفط صافر، حيث لم نشهد إحراز أي تقدم. ووضع خبراء تقنيون مستقلون مؤخراً نموذجا لما قد يبدو عليه حادث انسكاب نفطي من الناقلة صافر. وفي كل سيناريو، سينجرف كل النفط المنسكب تقريباً إلى شواطئ الحديدة وحجة. ومن شأن ذلك أن يدمر المجتمعات المحلية الساحلية في الشمال، فضلا عن مصائد الأسماك والبيئة البحرية التي تعتمد عليها. وستتأثر البلدان المجاورة أيضا. وتتمثل الخطوة الأولى لمنع وقوع كارثة كهذه في التقييم التقني الذي تقوده الأمم المتحدة، والذي لا نزال حريصين على القيام به.

وتواجه الوكالات الإنسانية أيضا تحديات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وإن لم تكن بنفس الشدة التي تواجهها في الشمال. فعلى سبيل المثال، هناك ٤٤ مشروعا إنسانيا لا تزال في انتظار موافقة حكومة اليمن عليها. وفي المتوسط، تنتظر هذه المشاريع أكثر من خمسة أشهر لكي تبدأ. كما توقف تقييم رئيسي متعدد القطاعات للاحتياجات في الجنوب بسبب تغير مطالب الحكومة بشأن كيفية المضي قدما فيه. ولحسن الحظ، تمكنا من إجراء الدراسات الاستقصائية للأمن الغذائي ويجري الآن تحليل النتائج.

ولا يزال انعدام الأمن يشكل أيضا تحديا في أجزاء من الجنوب، بما في ذلك العديد من الحوادث الأخيرة التي أثرت على العمل الإنساني. ونظل ممتنين على الدعم الذي تقدمه الحكومة والسلطات المحلية بشأن تلك المسائل.

وتتعلق نقطتي الثالثة بتمويل عملية المعونة التي تقوم بها الأمم المتحدة. فقد نجحت المساعدات الإنسانية الواسعة النطاق في معظمها في الحفاظ على استقرار الحالة في اليمن، فيما يتفق الجميع على أن الاحتياجات الأساسية لا تزال كبيرة. وتنقذ عملية المعونة أرواح ملايين الأشخاص. ويتلقى أكثر من ١٣ مليون شخص مساعدات غذائية وأشكالا أخرى من المساعدات كل شهر. ويبدو أن البيانات الأولية التي جُمعت على مدى الأسابيع القليلة الماضية تؤكد أن ذلك يؤثر تأثيراً واضحاً على مكافحة انعدام الأمن الغذائي الشديد. ولكن مع التأخير في التقييمات الرئيسية في الشمال والجنوب، لم يتسن بعد إجراء تقييم كمي لأي تغييرات خلال العام المنقضي أو تأكيد ما إذا كانت هناك جيوب ذات احتياجات كبيرة غير ملباة أم لا.

ومع المضي قدما في إجراء التقييمات، نعتزم تمديد خطة الاستجابة لعام ٢٠١٩ للإبقاء على البرامج التي ساعدت في منع المجاعة ودحر الكوليرا وإنقاذ أرواح ملايين الأشخاص.

وسيتطلب هذا التمديد التقني تمويلا كبيرا، وإن كان من المرجح أن يكون أقل إلى حد ما من تمويل خطة العام الماضي.

لقد بدأنا هذا العام على أساس مالي قوي للغاية. ولكن توقعات الإيرادات تبين الآن أن أكثر من ٣٠ برنامجا رئيسيا سيقلص نشاطه أو يبدأ في الإغلاق بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل، في حال عدم تقديم تمويل إضافي لها. ومن شأن ذلك أن يعطل الخدمات الأساسية المنقذة للحياة لملايين الناس، بما في ذلك المعونة الغذائية الطارئة وعلاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ولقاحات الأطفال وتوفير المأوى للأسر الهاربة من النزاع، من بين أمور أخرى. وأريد أن أكون واضحا أن هذه التخفيضات ستكون نتيجة لنقص التمويل، لا لسبب آخر. وهذا يعني أنه حتى لو شهدنا تقدما مستمرا في إزالة العقبات التي تعترض إيصال المعونة القائم على المبادئ، فإننا قد نجد أنفسنا في مواجهة قيد آخر مشِلّ للحركة، ألا وهو غياب الأموال.

ونعرب عن تقديرنا للمملكة العربية السعودية على مشاركتها مع الأمم المتحدة في استضافة حدث رفيع المستوى في الرياض لإعلان التبرعات، تقرر عقده في ٢ نيسان/أبريل. ويشكل الحدث فرصة لإظهار التزام العالم تجاه الشعب اليمني. كما إنه فرصة لإعادة تأكيد المبادئ الإنسانية التي قد تشمل – في حالة اليمن – احتمال أن تختار الجهات المانحة دفع التبرعات على أقساط مع تحسن ظروف وكالات المعونة.

وتتعلق نقطتي الرابعة بالاقتصاد اليمني، الذي يشكل محركا رئيسيا للاحتياجات الإنسانية. فلا تزال الواردات التجارية من الأغذية والوقود تدخل البلد عبر جميع الموانئ وتتماشى مع المتوسطات المقررة. وذلك أمر أساسي في بلد يجب أن يستورد فيه كل شيء تقريبا. غير أن عددا أقل من الناس يستطيعون تحمل تكاليف ما يحتاجون إليه للبقاء على قيد الحياة، إذ أن قيمة الريال اليمني قد انخفضت كثيرا عما كانت عليه قبل الأزمة. ففي الجنوب، يبلغ سعر الدولار الأمريكي حوالي ٦٥٠ ريال؛ وفي الشمال، يقترب سعره من ٦٠٠ ريال. ويعزى التفاوت بين السعرين إلى التنازع بين الأطراف بشأن العملة الورقية. وكان الانخفاض السريع في قيمة الريال عاملا رئيسيا في دفع اليمن نحو المجاعة في عام ٢٠١٨. وقد أشارت شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات الشهر الماضي إلى أنها تتوقع انخفاضا مطردا في قيمة الريال في الأشهر المقبلة، وحذرت من أن خطر المجاعة من المتوقع أن يزداد بسبب الضغط على أنظمة السوق، بما في ذلك سعر الصرف. وقد كان أحد أكثر الحلول فعالية لمشكلة أسعار الصرف هو ضخ العملات الأجنبية لتعزيز العملة. ونحتاج إلى برنامج منتظم لذلك الضخ.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بإحراز التقدم نحو السلام. فقد حان الوقت لاتخاذ خطوات جريئة – مثل فتح مطار صنعاء – من شأنها أن تعطي الشعب اليمني الأمل في أن يسود الحوار السياسي، لا الحرب، في بلده. وقد نجح العاملون في المجال الإنساني بشكل ملحوظ في التخفيف من حدة بعض أسوأ عواقب الأزمة على المدنيين، ولكننا لن نتمكن من إنهاء الأزمة تماما إلا بالحل السياسي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أشكر المبعوث الخاص، مارتن غريفيث، والأمين العام المساعد بالنيابة، راميش راجاسينغام، فضلا عن فريقيهما، على كل ما يقومون به عمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة. إننا نأتي إلى هنا كل شهر ونسمع هذه الإحاطات، التي تتأرجح عادة بين التفاؤل والتشاؤم، ولكننا جميعا نعرف الحقائق الكامنة وراء الوضع في اليمن والمخاطر التي يواجهها الشعب اليمني. ولا بد لي من أن أقول، في ذلك الصدد، أنني أرى أن من المدهش

أن هذا النوع من القتال الذي وصفه السيد غريفيث والسيد راجاسينغام لا يزال مستمرا.

وأود أن أبدأ بتكرار مناشدتي السيد غريفيث والسيد راجاسينغام جميع الأطراف وقف القتال والشروع في وقف التصعيد. وكما قال السيد غريفيث، يجب أن تكون العملية علنية وخاضعة للمساءلة وأن تتم على الصعيد الوطني. وعلينا أن ندخل في المزيد من المفاوضات وأن نوسع نطاقها بغية تحقيق تقدم فعلي وملموس. وتدعو المملكة المتحدة جميع الأطراف إلى أن تتصرف بحسن نية وأن تشارك في العملية وتغتنم الفرصة لكفالة أن يكون عام ٢٠٢٠ هو العام الذي ننهي فيه هذا النزاع المروع. وقد رسم السيد غريفيث خارطة الطريق إلى تلك الوجهة ونحث الأطراف على اتباعها من دون إبطاء.

وأود كذلك أن أردد ما قاله السيد غريفيث عن الوقت الذي أمضاه في مأرب – فالنزاع لا يمكن أن يحل في ساحة المعركة. وأود أن أشير، في ذلك الصدد، إلى العراقيل المتواصلة التي يضعها الحوثيون في طريق لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وأشير إلى الإعلان الصادر اليوم بأن حكومة اليمن قد علقت مشاركتها في اللجنة. إن تقليل المشاركة لن يؤدي إلى تحقيق السلام في الحديدة أو اليمن قاطبة.

ومرة أخرى، تحث المملكة المتحدة جميع الأطراف وتناشدها أن تتعاون تعاونا بناء مع الفريق أبهيجيت غوها وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. والتطور الإيجابي الوحيد هو تزايد التعاون بين المملكة العربية السعودية وعمان – على الأقل، ذلك ما يبدو. فزيادة الحوار بين الجهات الفاعلة الإقليمية أمر أساسي لتحقيق الاستقرار، لا في اليمن فحسب، بل في المنطقة قاطبة.

وفيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، أعتقد أن السيد راجاسينغام محق تماما في الاستشهاد بهذه المسألة في سياق القانون الدولي الإنساني. ومن المخزي أن عدد الإصابات بين الأطفال قد ارتفع من واحد من كل خمسة إلى واحد من كل أربعة. فلا بد لذلك من أن يرعبنا جميعا ويحثنا على مضاعفة جهودنا.

وفيما يتعلق بالمسألة الصعبة المتعلقة ببيئة عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، أعلم أن هناك بعض الإشارات الصغيرة على التحسن في شمال اليمن، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وندعو الحوثيين إلى الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات إجراء العمليات التي حددها المجتمع الدولي بوضوح. فلا يمكن السماح لأسوأ أزمة إنسانية في العالم بالتدهور أكثر من هذا المستوى. ونتطلع إلى أن تظل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي متحدين في الاستجابة لمعوقات إمكانية الوصول، التي رأينا أنها ممكنة في اجتماع المانحين المفيد الذي عقد في بروكسل في ١٣ شباط/فبراير. وينبغي تنسيق أي خطط لتقليص المساعدة تنسيقا كاملا من أجل الحد من الضرر الذي يلحق باليمنيين المحتاجين.

وأود أن أكرر ما قاله السيد راجاسينغام عن ناقلة النفط FSO SAFER. فمرة أخرى، من المدهش أننا نأتي إلى هنا كل شهر، وكل شهر نسمع عن مدى هشاشة الوضع فيما يتعلق بتلك الناقلة، ومع ذلك لا يتم فعل أي شيء. لذا، على الرغم من أنني أعلم أن المفاوضات جارية لإيجاد سبيل دبلوماسي للمضي قدماً، فإنني أناشد الحوثيين مرة أخرى إما أن يسمحوا بإزالة النفط أو يسمحوا لمهمة الصيانة بالمضي قدما. فاستمرار تقاعس الحوثيين عن اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة لا يمكن وصفه إلا بالاستهتار. إنهم يخاطرون بحياة الناس والبيئة في جزء مهم جدا من العالم. ويجب تجنب هذا الضرر البيئي والإنساني الكبير، ويجب اتخاذ جميع الخطوات لتحقيق تلك الغاية.

وقد تابعت باهتمام ما قيل عن الحالة الاقتصادية. إننا نشعر بقلق بالغ من أن احتياطيات البنك المركزي اليمني من العملات الأجنبية قد تنفد في الأسابيع القليلة القادمة، الأمر الذي ستكون له، بالطبع، عواقب إنسانية وسياسية وخيمة. ونعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى مساعدة مالية خارجية كبيرة

للبنك المركزي بحجم بليون دولار إلى بليوني دولار حتى يتسنى دخول الواردات. وقد سمعت ما قاله السيد راجاسينغام عن العملة الورقية، وهو وضع من الواضح أنه يحتاج إلى حل سريع. فالعملة يجب أن تستقر حتى يتمكن اليمنيون العاديون من تحمل تكاليف المواد الغذائية والطبية التي يحتاجون إليها.

ونتطلع إلى أن تضع حكومة اليمن على وجه السرعة خطة تتسم بالمصداقية والشفافية تطمئن المانحين المحتملين بشأن استثماراتهم من أجل الشعب اليمني. ومرة أخرى، أعتقد أن هذه مسألة تقرب بنا من الهاوية، ولذلك فإننا حقا بحاجة إلى أن نتخذ إجراء.

وأخيرا، إذا جاز لي، أود أن أقول شيئا عن COVID-19. فآخر شيء يحتاج إليه اليمن هو تفشي هذا الفيروس. وأنا أشير إلى القيود المتزايدة التي تنفذها دول كثيرة في المنطقة. وإنه لأمر طيب أن نعرف أن وكالات الأمم المتحدة تتخذ خطوات لكفالة أن يكون الأثر على عملها محدودا قدر الإمكان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): اليوم هو اليوم الأخير للسفيرة كارين بيرس بصفتها ممثلة للمملكة المتحدة. أشكرها على آخر بيان تدلي به في مجلس الأمن، وأود، بصفتي ممثل الصين، أن أشكرها على إسهامها المتميز في عمل المجلس.

وأشيد بها. ونتمنى لها كل النجاح في وظيفتها الجديدة. وستُفتقد.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

السيد بن لاغا (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأخيرة التي نحظى بالجلوس إلى جانب زميلتنا العزيزة السفيرة بيرس، اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسعادتها على إسهاماتها المهمة في عمل مجلس الأمن. ونتمنى لها كل النجاح في مسؤولياتها المستقبلية في واشنطن العاصمة.

(تكلم بالعربية)

في البداية، أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتيهما القيمتين بعد الهدوء النسبي

الذي شهده اليمن خلال الفترة الأخيرة مما بعث بمؤشرات إيجابية عل بجاية اتجاه الأوضاع نحو الانفراج. عدا التصعيد العسكري في عدد من المناطق متخذا منحى تصعيدي يبعث على القلق، ويُنذر بمزيد من تعقيد الأزمة ويهدد مسار التسوية السياسية ويعوق تنفيذ الاتفاقات القائمة.

كما أن استمرار هذا التصعيد يساهم في المزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية وتعميق معاناة الشعب اليمني الشقيق. وفي ظل التطورات الأخيرة، يؤكد وفد بلادي على ضرورة التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. كما ندعو إلى مواصلة الجهود لتهيئة الأرضية لاستئناف مسار التسوية السياسية التي تمثل الحل الوحيد للأزمة في اليمن. وفي هذا الإطار، ندعم دعوة المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن للوقف الفوري وغير المشروط للعمليات العسكرية وبدء عملية تهدئة شاملة وجامعة.

كما نجدد دعمنا للشرعية في اليمن وللجهود الأممية والدولية من أجل دفع مسار التسوية السلمية في هذا البلد الشقيق. كما يدعو وفد بلادي إلى مواصلة البناء على نتائج الاجتماع التشاوري المنعقد في عمان، ومساعي بناء الثقة بين الأطراف حتى يمكن التأسيس لمرحلة انتقالية وفقا للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما ينهي القائمة القائمة ويعيد الأمن والاستقرار والأمن إلى اليمن، ويحفظ سيادته واستقلاله ووحدة أراضية.

لا يزال الشعب اليمني يعاني من مأساة إنسانية غير مسبوقة، ويساهم استمرار المعارك في زيادة تعميقها وتوسيع نطاقها، خاصة من خلال دفع عشرات الآلاف إلى النزوح من مناطقهم، بكل ما لذلك من تبعات على أمنهم وظروف عيشهم واحتياجاتهم الأساسية. وفي هذا السياق، تجدد تونس

الدعوة إلى تكثيف جهود الإغاثة وعدم عرقلة عمل المنظمات الإنسانية لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها. كما تثني على جهود الجهات المانحة وترحب بعقد مؤتمر المانحين لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، في الرياض خلال الشهر القادم بالتعاون بين المملكة العربية السعودية الأمم المتحدة.

ختاما، يؤكد وفد بلادي من جديد على الأهمية القصوى لضرورة السماح لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها بالوصول إلى ناقلة النفط ''صافر'' لمعاينتها وصيانتها درءاً للمخاطر البيئية الكبرى التي تهدد المنطقة.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشيد بصديقتي السفيرة بيرس على خدمتها المتفانية في مجلس الأمن، وأن أشكرها على حكمتها وشراكتها. وفي حين سأفتقد جلوسها إلى يميني، يمكنني أن أقول شخصياً إن إدارة ترامب متحمسة للغاية لأنها ستكون حليفتنا في واشنطن العاصمة، وأنا أتطلع إلى رؤيتها بشكل متكرر خلال رحلاتي إلى هناك. وأشكرها على خدمتها.

وأشكر السيد مارتن غريفيث والأمين العام المساعد بالنيابة على إحاطتيهما. ومما يؤسف له أن اليمن لم يتغير كثيرا منذ جلستنا في الشهر الماضي (انظر S/PV.8725). فقد تصاعدت أعمال العنف، بما في ذلك استيلاء الحوثيين على مدينة الحزم في محافظة الجوف. ويحدونا الأمل في أن يلتزم الطرفان من جديد بتخفيف حدة التصعيد، وأن يعقبه استئناف المحادثات من أجل التوصل إلى حل سياسي. ونحث على التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض. وعندما تكون الأمم المتحدة مستعدة للدعوة إلى عقد المحادثات، يجب أن يكون الطرفان مستعدين لإرسال وفود قوية تمثل جميع اليمنيين، بمن فيهم النساء.

ومرة أخرى، نحن مضطرون إلى توجيه انتباه خاص إلى عرقلة الحوثيين للعمليات الإنسانية، التي أصبح الامتناع عن ذكرها في هذه الإحاطات أمرا غير مقبول. ونكرر تأكيد رسالتنا من الشهر الماضي إلى الحوثيين – إن الوقت ينفد. ونحن نطلب إليهم ألا يجعلوا من المستحيل علينا أن نواصل تقديم المعونة في المناطق حيث يوجدون. إن العوائق أمام المعونة غير مقبولة وقد تسببت بالفعل في إغلاق العديد من برامج المعونة.

ولذلك نحث الحوثيين على اتخاذ خطوات فورية للوفاء بجميع الشروط الدنيا للعمليات الإنسانية المبدئية قبل نهاية هذا الشهر. وتشمل هذه التدابير رفع القيود المفروضة على إمكانية الوصول؛ والسماح بإجراء تقييمات للمشاريع ورقابتها دون عوائق؛ والموافقة على الاتفاقات المتأخرة مع المنظمات غير الحكومية؛ وتنفيذ تسجيل البيانات البيومترية؛ والحفاظ على إلغاء ما يسمى بالضرائب على مشاريع المعونة.

وفي حين كان هناك قدرٌ ضئيلٌ جداً من التقدم في المفاوضات مع الحوثيين، فإن البيانات والاتفاقات وحدها لن تنقذ الأرواح. ونتوقع من الحوثيين أن يظهروا تقدماً يمكن التحقق منه والتزاماً بضمان الحد الأدنى من ظروف التشغيل لتقديم المساعدة على أساس مبدئي. وفي غياب إجراءات الحوثيين الموثوق بها لتبديد مخاوفنا، ستعلق الولايات المتحدة مساعداتها إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن في نهاية مارس/آذار، باستثناء بعض البرامج الحاسمة لإنقاذ الأرواح.

ونشارك بنشاط مع مانحين آخرين في ذلك الجهد لتهيئة بيئة تتيح إيصال المساعدة الإنسانية – بما يتفق مع مبدأ الاستقلال – في أكبر حالة طوارئ إنسانية في العالم. وما زلنا نتطلع إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للقيام بدور قوي في التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، على النحو الذي نوقش في بروكسل. بيد أننا ندرك أنه يجب على كل وكالة أن تتخذ قرارها الخاص بشأن تعليق المساعدة أو تخفيضها. وترحب الولايات المتحدة باتخاذ القرار ٢٥١١ (٢٠١٩) في ٢٥ شباط/فبراير، الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على اليمن، ونؤكد من جديد على واجب جميع الدول الأعضاء المتمثل في تنفيذ الجزاءات بالكامل.

وأخيراً، تحث الولايات المتحدة الحوثيين مرة أخرى على السماح للأمم المتحدة بتفتيش وصيانة ناقلة النفط المتهالكة ''صافر''. وقد شدد مجلس الأمن، باتخاذه القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠)، على المخاطر البيئية والحاجة، دون إبطاء، إلى وصول موظفي الأمم المتحدة إلى ناقلة النفط لفحصها وصيانتها. ونحن ممتنون للمبعوث الخاص لمواصلة إثارة هذه المسألة في صنعاء، ونرى أنه يمكن وضع ترتيب للتخلص من النفط. يجب على الحوثيين التوقف عن استخدام ناقلة النفط المتهالكة ''صافر'' كورقة مساومة.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أعرب أولا عن تقديرنا لإسهامات السفيرة بيرس البارزة في عمل مجلس الأمن. ونتمنى لها كل النجاح في وظيفتها الجديدة.

فيما يتعلق بموضوع جلستنا هذا الصباح، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد مارتن غريفيث والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتيهما الشاملتين، ونتفق تماما مع مناشدتهما بوقف القتال والدخول في حوار لتخفيف حدة التصعيد فورا. وهذه هي أهم رسالة وأهم خطوة يتعين اتخاذها الآن.

ونحن قلقون للغاية من استمرار القتال في الشمال ومن احتمال أن تؤدي المكاسب العسكرية إلى مزيد من التقدم في الخطوط الأمامية وتأجيج دورة من العنف والتصعيد المتزايدين باستمرار. والهجوم على مأرب سيكون خبراً مثيراً للقلق. ونحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما من الجانب الحوثي، على الامتناع عن السعي إلى تحقيق مكاسب إقليمية بالقوة، الأمر الذي من شأنه أن يعرض حياة الآلاف من المدنيين للخطر ويهدد أمن مليوني مشرد داخلياً وجدوا ملاذا في مأرب.

وهناك خطر كبير من أن يؤثر القتال والعنف في الشمال على الوضع العسكري المتقلب في أجزاء أخرى من اليمن. والغارة الجوية الأخيرة على السليف، في شمال محافظة الحديدة، تذكرة صارخة بضرورة الحفاظ على الاستقرار الهش في الحديدة وخارجها.

ونتفق أيضا مع السيد غريفيث والسيد راجاسينغام على أنه يجب على جميع الأطراف الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. والنساء والأطفال من بين أكثر الناس معاناة من الحالة العسكرية والإنسانية الصعبة. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تخفف من معاناتهم وأن تضع احتياجات الفئات الضعيفة من السكان في المقام الأول.

تحدث السيد غريفيث عن جهوده في الأسابيع الماضية، داعيا إلى خفض التصعيد، ونحن نتفق معه في ذلك تماما. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى كسر حلقة العنف والانخراط البناء من دون إبطاء في الجهود الرامية إلى تهدئة الحالة. ونرحب بشدة بجهود المبعوث الخاص ونؤيدها بهدف إنشاء آلية لوقف التصعيد. وزيارته لمأرب في نهاية الأسبوع الماضي، التي ذكرها اليوم، بعثت بإشارة واضحة وهامة في هذا الصدد، ونؤيدها بشدة.

وبغية تخفيف حدة التصعيد على نحو مستدام ودائم، لا غنى عن الحد الأدنى من الثقة. ولذلك، نحث جميع الأطراف على مواصلة المشاركة في تدابير بناء الثقة وإظهار حسن النية. ونحن بحاجة إلى أن نرى تنفيذ تبادل الأسرى المتفق عليه، واستمرار رحلات الرحمة، والوصول إلى ناقلة النفط ''FSO SAFER''، والتعاون غير المقيد والكامل مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وعلى كل هذه الجبهات، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

إن تدابير بناء الثقة، وكذلك الاجتماعات والمراسلات غير الرسمية بين ممثلي جميع الأطراف، كما يسّرها المبعوث في نهاية الشهر الماضي في عمان، ضرورية لاستئناف المحادثات السياسية الرسمية. ونرحب بشكل خاص بالمستوى العالي لمشاركة المرأة في ذلك الاجتماع، والذي ينبغي أن يرسي معيارا لجميع المحادثات اللاحقة. ويجب الحكم على القادة السياسيين ورؤيتهم لمستقبل اليمن على أساس قدرتهم على توفير بيئة آمنة ومزدهرة وصحية

لجميع الشعب اليمني، مع مراعاة المصالح والمجموعات المتنوعة في البلاد. وليس هناك بديل عن عملية سياسية شاملة للجميع.

إن بطء سير المحادثات المباشرة بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق الرياض، يؤكدان الحاجة الملحة إلى استئناف سريع للعملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية دعوة الأطراف المعنية إلى المشاركة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق إلى الحالة الإنسانية. نظرا للقتال المستمر والمتصاعد في الشمال، فإننا نشهد مزيدا من التدهور في الحالة الإنسانية الكارثية بالفعل، كما سمعنا في جلسة الإحاطة الرصينة للغاية هذا الصباح. وفي ظل هذه الخلفية، من غير المفهوم أن القيادة السياسية في صنعاء تعامل العاملين في المجال الإنساني ومنظمات الإغاثة بطريقة تشكك في العملية الإنسانية في الشمال برمتها. وقد تسامحنا مع هذه القيود المتزايدة لفترة طويلة للغاية. ونتيجة لذلك، لم يتسن الوصول إلى ٨ ملايين شخص من المحتاجين.

وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. يجب ألا ننتظر أكثر من ذلك لتوجيه رسائل واضحة وصارمة إلى السلطات في صنعاء. وفي هذا الصدد، نقدر الخطوة الرائدة التي اتخذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. من دون احترام المبادئ الإنسانية وسلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، لا يمكن أن تدخل المساعدة المنقذة للحياة ولن تدخل. ولذلك، نكرر مرة أخرى أن من مسؤولية جميع الأطراف، وخاصة الحوثيين، وقف أي مضايقات لموظفي المساعدة الإنسانية؛ وتيسير الوصول الآمن والسريع ودون عوائق؛ ورفع القيود البيروقراطية؛ وتمكين اتفاقات المشاريع دون مزيد من التأخير.

السيد سنغر وايسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تغادرنا السيدة بيرس، ولكن بعد أن تركت أثرا عميقا في المجلس. كسفيرة، أظهرت ما هو ممكن للعديد من النساء اللاتي لا يعتقدن أحيانا أن هناك مجالا لهن في السياسة والدبلوماسية. وزادت من بروز المرأة في الشؤون الدولية وقدمت مثالا لسد الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن نقدر سعيها، خلال فترة ولايتها، إلى ضمان أن تكون حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين مطروحة على الطاولة وأن تكون مجتمعاتنا أكثر شمولا وعدلا. ونحن ممتنون لذلك. وأهنئها مرة أخرى على تعيينها سفيرة للمملكة المتحدة لدى الولايات المتحدة، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب. لطالما كان صوتها مصدر إلهام. كانت شجاعة وقادت إلى العديد من قراراتنا في مجلس الأمن، وأنا أعلم أنها ستواصل القيام بذلك في مساعيها المقبلة. ونتمنى لها كل التوفيق.

(تكلم بالإسبانية)

ونشكر السيد مارتن غريفيث والسيد راميش راجاسينغام على إسهاماتهما. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للجهود التي بذلاها، كل في مجاله، في ظل الظروف المعقدة الموضحة في عروضهما.

وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط.

أولا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تزايد الأعمال العدائية التي بدأت في بداية العام والتي يبدو أنها مستمرة بلا هوادة. وعلى وجه الخصوص، تتزايد الاشتباكات العسكرية، مما يعرض التقدم السياسي الذي تحقق بشق الأنفس للخطر. كما أن التوترات في جنوب اليمن تبعث على القلق. والأثر المدمر للحالة على السكان المدنيين يجعل وقف إطلاق النار الفوري على الصعيد الوطني والحاجة إلى العدالة والمساءلة أكثر إلحاحا. ونشعر بقلق بالغ إزاء النقص المتزايد في المؤسسات وندين الأعمال التعسفية التي ترتكب ضد المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ونكرر التأكيد على أن أطراف الصراع ملزمة باحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانيا، إن تدهور الحالة الإنسانية، مع ما يرتبط بذلك من مخاطر على الأرض بالنسبة لسكان مستضعفين بشدة أصلا، يجبرنا على أن نؤكد مرة أخرى أن جميع أطراف النزاع ملزمة بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير مقيد. فحالة ناقلة النفط ”FSO SAFER“، على سبيل المثال، لا يمكن الدفاع عنها حقا.

وكما حذرنا من قبل، فقد اجتاحت أسراب الجراد الصحراوي في الأسابيع الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل، بما في ذلك في المناطق التي نادرا ما تتأثر بهذه الظاهرة. وطلبت الحكومة اليمنية تدخلا سريعا لدعم جهود مكافحة ما تعتبره آفة خطيرة تهدد الأمن الغذائي في البلاد. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم في هذا الشأن. وكما نعلم، كان اليمن على شفا المجاعة في عام ٢٠١٨. وإذا لم نتخذ إجراءات فورية الآن لمواجهة هذه الآفة، فقد نجد أنفسنا في وضع مماثل. ويجب على الأطراف تسهيل وصول المنظمات ذات الصلة لتجنب وضع أكثر مأساوية.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، أشار مدير جمعية المصارف اليمنية إلى أن المصارف لا تستطيع تزويد السكان بما يكفي من النقد. وأكد أن المشاكل التي تواجهها البنوك تتعلق بازدواجية اللوائح المصرفية والمالية بين مصرفين مركزيين في صنعاء وعدن، لا يوجد بينهما تنسيق. ولا بد من إيجاد حل للتخفيف من حدة الحالة الاقتصادية في البلد وتجنب الانهيار الاقتصادي.

إن الإحصاءات التي ما زالت تخرج من اليمن عن الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية في معيشتهم، والتي ذكرها السيد راجاسينغام، تبدو مرعبة. نحن نتكلم عن أناس حقيقيين. ومن أجلهم، لا بد لنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نتوصل إلى اتفاق سياسي واسع وشامل يقوم على الاحترام المتبادل والامتثال الكامل للالتزامات المتعهد بها. ونؤكد من جديد أن عملية السلام الشاملة والمستدامة وذات المصداقية هي وحدها التي يمكن أن تفتح الباب بشكل نهائي أمام سبل التنمية والازدهار للشعب اليمني. ونكرر استعدادنا لدعم اليمن وشعبه في تحقيق ذلك الهدف الأساسي.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر السيد غريفيث والسيد راجاسينغام على المعلومات المستكملة وعلى عملهما الملتزم وتعاونهما الثابت مع المجلس، ونؤكد دعمنا لهما.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين ما زالت تشعر بقلق بالغ إزاء تفاقم الحالة الإنسانية في اليمن.

وفي الوقت نفسه، فإن بطء التحرك على المسار السياسي يظهر وجود فجوة عميقة بين الحالة الراهنة ومستقبل من السلام والرخاء لجميع اليمنيين.

ومع ذلك، يجب ألا نشعر بالإحباط. فالمجلس وأعضاؤه في وضع جيد يؤهلهم للتأثير على مجرى الأحداث على أرض الواقع. ومن الواضح أننا بحاجة إلى إجراء حوار يملك زمامه اليمنيون بتيسير من الأمم المتحدة، لا إلى خوض مغامرة عسكرية. وينبغي ألا يتوقف بدء هذا الحوار على تنفيذ الاتفاقات، بل ينبغي أن يكون موجها نحو بناء الثقة والاطمئنان، وفي نهاية المطاف، تخفيف معاناة الناس.

ونسلم بأن اتفاق ستوكهولم تمكن، من بين أمور أخرى، من تفادي حدوث أزمة في ميناء الحديدة الرئيسي، وأن اتفاق الرياض تصدى للتهديد المباشر المتمثل في نشوب قتال في الجنوب. بيد أن انتظار مواصلة تنفيذ هذين الاتفاقين قبل بدء محادثات السلام يرقى إلى كونه تقاعسا عن العمل. وما لم يتم إحراز تقدم على الجبهة السياسية، لن يتم حل النزاع.

وفي ضوء الحاجة الملحة إلى استئناف الحوار، نؤكد على دور المجتمع الدولي ونحث جميع الدول على تشجيع الأطراف على المشاركة البناءة. وندعو أطراف النزاع إلى العمل من أجل

التوصل إلى وقف لإطلاق النار على نطاق البلد، مما سيساعد على تهيئة بيئة يمكن أن تيسر إجراء محادثات إيجابية. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى تعزيز الحوار بين الأطراف، يجب على المجلس، كحد أدنى، أن يثني بقوة عن القيام بأي أعمال من شأنها أن تعرض سيادة اليمن وسلامته الإقليمية للخطر.

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال عملية جامعة تتيح الاعتراف بتطلعات جميع الأشخاص الذين يكفل لهم السلام. وفي مساعينا الرامية إلى تحقيق سلام دائم، نشدد على أهمية ضمان القيام بعملية شاملة للجميع وتشاركية. فمن شأن هذا النهج أن يعزز النسيج الاجتماعي وييسر التحول الاجتماعي السياسي الإيجابي. وتكتسي مشاركة جميع الفئات أهمية بالغة لدعم السلام المستدام وتعزيزه. ولا يمكن المبالغة في ذكر أهمية الإدماج في التصدي للتوترات الكامنة التي مزقت النسيج الاجتماعي، ونزع فتيلها. وتحقيقا لهذه الغاية، تشجع سانت فنسنت وجزر غرينادين على تهيئة فرص دون قيد أو شرط للمشاركة الهادفة لجميع الفئات، ولا سيما الفئات المهمشة.

وقبل أن أختتم بياني، لا بد لي من الإعراب مرة أخرى عن قلقنا إزاء استمرار منع موظفي الأمم المتحدة من الوصول إلى ناقلة النفط ”صافر“. ونناشد إتاحة الوصول إليها من أجل تجنب وقوع كارثة بيئية في البحر الأحمر.

ونختتم بتوجيه دعوة إلى وقف التصعيد وإجراء حوار، مع منح تركيز فوري على إنقاذ الأرواح وتحقيق الأهداف الطويلة الأجل لإعادة بناء اليمن، والتصدي لمسألة التخلف، وإعادة إرساء سيادة القانون.

وقبل أن أختتم الكلمة، وحيث إن هذه هي المرة الأخيرة التي نتشرف فيها بوجود زميلتنا، السفيرة كارين بيرس معنا في القاعة، أود أنا أيضا أن أعرب عن تمنياتنا للسيدة بيرس بكل التوفيق في مهمتها المقبلة. إننا حقا سنفتقدها. وقد أسعدتني فرصة التعلم مما لديها من خبرة واسعة ومعرفة وحكمة. وسأبقى دائما معتزة بالوقت القصير الذي عملنا فيه معا وسأواصل عملها واتباع أساليبها. إنها فخر لجميع النساء. إنها سيدتنا.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أنا أيضا أن أعرب عن تمنياتنا الصادقة للسفيرة بيرس بالنجاح وتحقيق إنجازات مهنية في المستقبل. لقد قدمت الكثير بصفتها الشخصية وكدبلوماسية لكفالة تحقيق عمل مثمر في مجلس الأمن. إننا سنفتقدها بالتأكيد.

كما نود أن نشكر المبعوث الخاص غريفيث والسيد راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية، على العرض العام الذي قدماه للحالة السياسية والإنسانية في اليمن. ونشيد بالعمل الذي يضطلع به زملاؤنا في الأمم المتحدة في عين المكان في اليمن في مواجهة هذه الأزمة الحادة.

لا نزال نشهد عملية تسوية سياسية تعاني حالة جمود في اليمن، وتصعيدا للأعمال العدائية، وتدهورا في الحالة الإنسانية. وعلينا ندرك أن كل هذه العوامل تقربنا من نقطة اللاعودة، التي سيكون من المستحيل بعدها تحقيق وحدة فعالة لمؤسسات الدولة اليمنية. وللأسف، فإن البيانات التي قدمها اليوم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ راجاسينغام لا يمكن أن تعبر عن مدى ضخامة الحالة القائمة في اليمن، حيث تتكشف كارثة إنسانية.

لقد تسبب النزاع بالفعل في أضرار لا يمكن إصلاحها لاقتصاد البلد. وسيتطلب التعافي من ذلك الكثير من الوقت والمال. لقد تحمل شعب اليمن وطأة العواقب المدمرة للأزمة. فمعظمهم جائعون، وبحاجة إلى شكل ما من أشكال المساعدة، ولا يستطيعون الحصول على الخدمات الطبية الأساسية. ولذلك فإن الحالة في اليمن تتطلب اهتماما وثيقا ومساعدة من المجتمع الدولي بأسره.

بيد أنه يجب على الأطراف اليمنية نفسها أن تتخذ أيضا خطوات لتحسين الحالة الإنسانية. وثمة ضرورة ملحة لفتح المطار

الدولي في صنعاء. وندعو مرة أخرى إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع اليمني. ويجب على الأطراف ممارسة ضبط النفس وتجنب العنف. فتاريخ النزاع اليمني يبين أن النهج العسكرية لا تنجح.

إن الاستثمارات الإنسانية التي أصبحت الآن حاسمة بالنسبة لسكان البلد ستتلاشى على المدى الطويل بدون إيجاد صيغة لتسوية شاملة دائمة للنزاع اليمني. وعلى الرغم من جهود الوساطة التي بذلها السيد غريفيث، لم يتحقق بعد التنفيذ الكامل لاتفاق استكهولم. وتقع المسؤولية عن هذا الفشل على عاتق الجانب اليمني. كما لم يتم تنفيذ اتفاق الرياض.

ولا بد من الاتحاد حول المبعوث الخاص ومساعدته في جهوده الدؤوبة للتواصل مع جميع الجهات المعنية ومساعدتها على إدراك عدم جدوى محاولة استخدام القوة لحل المشاكل اليمنية. فمع كل يوم يمر من أيام الحرب، تزداد تكلفة إعادة الإعمار في اليمن بعد انتهاء النزاع، الأمر الذي يعود بالنفع على الجماعات الإرهابية التي تستغل الفوضى لترسيخ مواقعها في وسط البلد.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للسيد غريفيث في عمله لحث أطراف النزاع اليمني على الاعتراف بأنه لا بديل عن التسوية السياسية. ومن الضروري تنفيذ تدابير بناء الثقة والتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار. وسيقدم الاتحاد الروسي المساعدة للمبعوث الخاص، بما في ذلك من خلال إجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية في البلد والجهات المعنية الأخرى.

ونحن مقتنعون بأنه لا يزال من الممكن التوصل إلى اتفاق، ولا سيما بشأن تدابير بناء الثقة، من خلال إرساء وقف شامل لإطلاق النار واستئناف المحادثات بين الأطراف اليمنية. وما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية. وندعو جميع الأطراف إلى الانضمام بصورة استباقية إلى جهود الوساطة التي يبذلها السيد غريفيث.

وفي الختام، نشدد على أنه، مثل أي نزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن حل النزاع في اليمن من خلال محاولة العثور على كباش فداء. فعلى نحو ما يظهر التاريخ، لا يؤدي هذا النهج إلا لتعقيد الجهود الرامية إلى حل النزاعات. وفي هذا الصدد، نشير مرة أخرى إلى أهمية تنفيذ قرار المجلس ٥٩٨ (١٩٨٧)، الذي دعا الأمين العام إلى وضع هيكل أمني للمنطقة، بالتعاون مع دول المنطقة. ونسترعي الانتباه إلى المخطط الروسي للأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي، الذي يهدف على وجه التحديد إلى إزالة العقبات التي تعترض حل حالات النزاع ووضع تدابير لبناء الثقة. كما طرحت الحكومة الفرنسية أفكارا مفيدة. واقترحت الحكومة الإيرانية مبادرات من أجل إحلال السلام أيضا. وتهيئ هذه المقترحات بيئة بناءة تفضي لتحسين الحالة في منطقة الخليج الفارسي.

إننا نقترب من اليوم الذي بدأت فيه، قبل خمس سنوات بالضبط، الحرب الدموية وفي الوقت نفسه لا داعي لها في اليمن. تلك الحرب التي تكلف مئات الملايين من الدولارات يوميا. وكان من الممكن إنفاق تلك الأموال على التصدي لتحديات مكافحة الإرهاب وتطوير الاقتصاد والتعامل مع تهديدات الجائحة. وندعو جميع الأطراف اليمنية إلى التوقف عن تبادل الاتهامات وتحمل المسؤولية عن مصير دولتها. وندعو الشعب اليمني إلى البدء على وجه السرعة في مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة في اليمن من أجل إعادة البلد إلى طريق التنمية المستدامة. ونود أن نرى اليمن ينعم بالسلام والاستقرار ويتعايش في سلام وأمن مع جميع بلدان المنطقة دون استثناء.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر أنا أيضا المبعوث الخاص والأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية على إحاطتيهما، وأؤكد لهما مجددا دعم فرنسا الكامل. إن العنف الذي وصفاه وخطر التصعيد العسكري

المتزايد والعواقب الإنسانية، تشكل جميعها مصدر قلق بالغ. ونؤيد تأييدا تاما دعوتهما إلى وقف التصعيد ونكرر التأكيد على أن الحل السياسي الشامل والجامع وحده هو الذي يمكن أن يؤدي إلى مخرج من الأزمة في اليمن.

ونشجب التصعيد المستمر في شمال اليمن. فهو يقوض بشكل خطير جهود التهدئة التي بذلت حتى الآن. ولهذا السبب، ندعو الأطراف إلى وضع حد له دون إبطاء واختيار طريق التفاوض. ومن شأن الاتصالات والوساطة المباشرة التي يضطلع بها المبعوث الخاص أن تتيح التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن، ولا سيما في الجوف ومأرب.

وفي الجنوب، يجب تنفيذ اتفاق الرياض، الذي رحبنا به، تنفيذا كاملا وعلى وجه السرعة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يمثل جميع اليمنيين تمثيلا كاملا تحت رعاية المبعوث الخاص، الذي يقوم بدور أساسي في تنسيق جميع الجهود. ويجب استئناف المحادثات دون شروط مسبقة.

وعلاوة على ذلك، وكما نواصل التأكيد في كل اجتماع، فإن احترام القانون الدولي الإنساني غير قابل للتفاوض: إنه ملزم للجميع. ويجب أن تُعطى أولوية مطلقة لحماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والطبية، فضلا عن البنية التحتية المدنية. لقد بلغ عدد الضحايا من الأطفال ربع الضحايا في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٩، وهو ما يمثل زيادة عن العام السابق. وذلك التطور يبعث على القلق البالغ. وجميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني.

فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية، لا تزال هناك حاجة إلى إحراز تقدم كبير لكفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، بما في ذلك تمكين الأمم المتحدة من تقييم الاحتياجات. وإضافة إلى ذلك، من الضروري كفالة وصول الأمم المتحدة إلى ناقلة النفط صافر التي تشكّل تهديدا خطيرا محتملا للبيئة. فأي انسكاب نفطي سيكون له أثر مدمر على المنطقة بأسرها. ونتشاطر أيضا القلق إزاء الانهيار الهيكلي للاقتصاد وعواقبه.

وستواصل فرنسا العمل بلا كلل من أجل التوصل إلى حل سياسي في اليمن، وعلى نطاق أوسع، من أجل تخفيف حدة التوترات في المنطقة. وسلطاتنا في حالة تعبئة تامة وملتزمة بتحقيق تلك الغاية.

أخيراً، وبما أن هذه هي جلستنا الأخيرة بحضور السفيرة كارين بيرس، أود أيضاً أن أتقدم إليها بالتهنئة الحارة للبعثة الدائمة لفرنسا وتقديرها وامتنانها. وأود أيضا، بصفتي الشخصية، أن أعرب لها عن إعجابي. إنها شخص مثالي ودبلوماسية نموذجية ومصدر إلهام. وأتمنى لها كل التوفيق والنجاح في المهام المرموقة الجديدة التي تنتظرها.

السيد أوجي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتيهما.

في ١٨ شباط/فبراير، دق مارتن غريفيث ناقوس الخطر بشأن عواقب حدوث تصعيد جديد للعنف على عملية السلام في اليمن والتقدم المحرز منذ العام الماضي (انظر S/PV.8725). كما أن مارك لوكوك، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم يكن مفرطا في التفاؤل بشأن الحالة الإنسانية التي تتدهور يوميا.

واليوم، فإن الصورة التي عُرضت علينا للتو غير مشجعة بالمرة. ولذلك، فإننا ندين أي تصعيد عسكري وندعو الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يعرض للخطر التقدم المحرز نحو استئناف محادثات السلام وتنفيذ مختلف الاتفاقات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

ويؤيد وفد بلدي النداء الذي وجهه المبعوث الخاص خلال زيارته الأخيرة إلى اليمن من أجل الوقف الفوري للأعمال

العدائية والاستئناف غير المشروط لمحادثات السلام. ويجب أن تشمل تلك المحادثات جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المرأة، التي نحتفل بإنجازاتها في شهر آذار/مارس الحالي.

ولا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وعدم احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني في بلد يشهد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

في ٢٥ شباط/فبراير، جددنا تضامننا مع شعب اليمن والتزامنا بصون السلام والأمن الدوليين باتخاذ القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠) (انظر S/PV.8732). ويعرب وفد بلدي عن الأمل في أن يؤدي هذا القرار الجديد دورا حاسما في التعجيل بالعملية السياسية والتغلب على العقبات التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية.

في الختام، يحث وفد بلدي الأطراف على احترام التزاماتها وبناء الثقة من أجل استئناف الحوار بشكل نهائي وإعطاء كل فرصة للعملية السياسية، التي يمكنها وحدها أن تؤدي إلى تحقيق سلام دائم.

وسأختتم بياني بالإشادة بالسفيرة بيرس وأتمنى لها كل النجاح في مهامها الجديدة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بالنيابة، السيد راميش راجاسينغام، على ما قدماه من مستجدات هامة.

على الرغم من الجهود الهائلة التي بذلها المبعوث الخاص والعاملون في المجال الإنساني، لا تزال الحالة تثير قلقا بالغا. وهذا أمر أكثر إثارة للقلق اليوم في الوقت الذي يكافح فيه العالم للتصدي لجائحة فيروس كورونا، التي تحد من القدرة على السفر وأداء الواجبات العادية. وآمل أن يكون الجميع على ما يرام وأن يظلوا بصحة جيدة. وتود إندونيسيا في معرض ردها على الإحاطتين أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالمسار السياسي، نشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم نحو استئناف الحوار، فضلا عن تصاعد العنف في مأرب والجوف. وهذا أمر خطير لأن مأرب ظلت حتى الآن بعيدة عن النزاع المفتوح وكانت ملاذا آمنا. ونشيد بالمبعوث الخاص على استجابته السريعة بزيارة المنطقة، وبالتالي إظهار دعم الأمم المتحدة للشعب.

ومن المحزن أن العنف أدى إلى تشريد آلاف الأشخاص. ويكرر وفد بلدي دعوة المبعوث الخاص إلى وقف جميع الأنشطة العسكرية وبدء وقف للتصعيد، وكذلك الحوار، على نحو شامل وجامع وخاضع للمساءلة. ونكرر موقفنا بأن النهج العسكري أو السعي لتحقيق مكاسب من حيث السيطرة على الأرض لا يمكن أن يحلا النزاع في اليمن.

ثانيا، على المسار الإنساني، من الواضح أن القتال الحالي سيضعف الجهود الإنسانية الرامية إلى تأمين آلاف النازحين. وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق عميق من أن الأعمال العدائية قد تعيد اليمن إلى المستويات المرتفعة للإصابات بين المدنيين المسجلة في عام ٢٠١٨. ومن ثم، نحث الأطراف على التقيد بالقانون الدولي الإنساني في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، نحث أيضا على إزالة العقبات التي تحول دون تقديم المساعدة. ومن الضروري أن يتيح الحوثيون أيضاً إمكانية وصول فريق الأمم المتحدة إلى ناقلة النفط صافر قبل فوات الأوان. وقد وُجه ذلك النداء في القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠)، الذي اتخذناه في شباط/فبراير، وسنواصل رصد الحالة.

وتتعلق النقطة الثالثة بتنفيذ اتفاق ستوكهولم، بما في ذلك اتفاق الحديدة.

كان من دواعي خيبة الأمل الشديدة أن أقرا البيان الصادر عن الجنرال أبيجيت غوها في ٨ آذار/مارس بشأن الضربة الجوية في سليف. وتوضح تلك الضربة الجوية هشاشة الوضع في الحديدة، وكما ذكرنا سابقاً، فإن الحُديدة هي مركز الثقل وشريان الحياة الإنسانية. ويجب على الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لتنفيذ الاتفاق، ولا سيما وقف إطلاق النار. ونود أيضا أن نكرر نداء الجنرال غوها بأن يواصل الطرفان العمل من خلال لجنة تنسيق إعادة الانتشار لضمان استمرار وقف إطلاق النار ووقف التصعيد. أما بشأن اتفاق إستكهولم، فندعو بالمثل إلى تنفيذه، بما في ذلك تبادل الأسرى، وفيما يتعلق بتعز.

يود وفدي التشديد مرة أخرى على ضرورة أن يلتزم جميع المعنيين بالحوار قبل فوات الأوان وانزلاق اليمن مرة أخرى إلى صراع واسع النطاق بل وإلى مأساة إنسانية أكبر. ويجب اتخاذ تدابير لتنفيذ الاتفاقات وتجنب تفاقم الحالة المتدهورة. وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، لا يمكن تصور وقوع كارثة إنسانية تذكرنا بحقبة الحرب العالمية.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنضم إلى الآخرين في الإشادة بالسفيرة السيدة كارين بيرس على تفانيها ومشاركتها البناءة وإسهامها في عمل المجلس. بالنسبة لإندونيسيا، فقد تشرفنا بالعمل في المجلس مع السفيرة بيرس، ليس فقط خلال عضويتنا الحالية ولكن أيضا في الدورة السابقة، في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وبالتأكيد سنفتقدها، ونتمنى لها كل التوفيق والنجاح في مهمتها المقبلة.

السيد يورجنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن أسفنا إذ نرى السيدة العزيزة كارين تغادرنا. كما قال العديد من الناس، لقد كانت مصدر إلهام لنا. إن نهجها الإيجابي والبناء إزاء كل ما نقوم به في المجلس كان حقا درسا هاما لنا، وخاصة بالنسبة لنا نحن الأعضاء الشباب، أي نحن الناشئة. إني لعلى يقين بأنني لا أتكلم عن نفسي فقط عندما أقول إننا سنشعر بأننا أيتام بعد أن تغادرنا. ولكن، لحسن الحظ أننا نعيش في عالم صغير، وخاصة عندما نستأنف الترحال والسفر ويرتبط العالم ببعضه بعضا مرة أخرى، لذلك فإني لست على أمل فقط، بل إني لعلى يقين من أننا سنلتقي مرة أخرى.

أشكر المبعوث الخاص غريفيث ومساعد الأمين العام راجاسينغام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

نشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد المستمر في شمال اليمن، بالاقتران مع الاشتباكات الأخيرة التي وقعت في محافظة الجوف. وتفيد التقارير الإخبارية بأن ٧٠ ٠٠٠ شخص آخرين قد شردوا نتيجة هذا القتال الأخير، مما زاد من معاناة الشعب اليمني. وللأسف، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة الصراع. وكما أفادت الأمم المتحدة، أسفر القتال خلال الشهرين الأولين من هذا العام عن مقتل ٧٤ شخصا، من بينهم ٤٣ طفلا، وإصابة ١٠٧ آخرين بجروح. وندعو جميع أطراف الصراع إلى الحفاظ على حماية المدنيين بوصفها أولوية والالتزام بالقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان.

نشعر بالجزع أيضا إزاء الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار في محافظة الحُديدة. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن تقويض وقف إطلاق النار في الحُديدة، ونذكر بأهمية تنفيذ اتفاق إستكهولم. وندعو جميع الأطراف إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية والبدء بعملية غير مشروطة لخفض التصعيد. وكما تم تكراره مرات عديدة من قبل، لا يوجد حل عسكري للصراع. ولا يمكن التوصل إلى حل دائم للمسألة إلا بحل توفيقي سياسي جامع وشامل وبوساطة الأمم المتحدة. على الرغم من التحديات، نشجع الطرفين على كسر حلقة العنف والعودة إلى تنفيذ الاتفاقات القائمة وتدابير بناء الثقة. كذلك نحض جميع أصحاب المصالح الدوليين على دعم المبعوث الخاص في جهوده من أجل استئناف المحادثات السياسية.

كما تمت الإشارة إليه في الإحاطات الإعلامية السابقة، فإن الظروف الإنسانية في اليمن آخذة في التدهور. وبالإضافة إلى نقص الأغذية والضروريات الطبية، هناك أيضا تقارير مثيرة للقلق تفيد باحتمال تفشي وباء الكوليرا. وفي هذا السياق، نرحب باستعداد المملكة العربية السعودية لاستضافة حدث رفيع المستوى لإعلان التبرعات لليمن، في ٢ نيسان/أبريل في الرياض.

للأسف، لا يزال إيصال المعونة الإنسانية معرقل، ولا سيما في شمال اليمن، الأمر الذي لا يمكن أن يكون هناك عذر له. ونؤكد من جديد التزام جميع الأطراف بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون قيود واحترام المبادئ الإنسانية.

نكرر أيضا نداءنا إلى الحوثيين بتمكين موظفي الأمم المتحدة من الوصول إلى ناقلة النفط FSO SAFER من دون تأخير للحيلولة دون وقوع كارثة بيئية. كما نحث الحوثيين على السماح إلى ممثل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بحرية بالوصول.

أخيرا، نعرب عن تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن الذين أيدوا القرار القاضي بتمديد نظام الجزاءات في اليمن ومعالجة العديد من المسائل ذات الصلة التي وردت في التقرير النهائي الأخير لفريق الخبراء (S/2020/70).

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وراميش راجاسينغام، مساعد الأمين العام على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح. لا تزال جنوب أفريقيا ثابتة في دعمها لعمل المبعوث الخاص في جهوده الدؤوبة لإيجاد حل سلمي للحالة في اليمن.

نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية المستمرة والمريعة، وإزاء التصعيد الأخير في الأعمال القتالية، الذي يعوق التقدم نحو التوصل إلى حل سياسي. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاشتباكات الأخيرة التي تأتي بعد هجوع دام شهورا وهدوء نسبي، خاصة أن الطرفين أظهرا اهتماما قويا بوقف التصعيد. ومن المهم أن تلتزم جميع الأطراف بوقف الأعمال القتالية في جميع أرجاء البلد والعودة إلى عملية التفاوض سعيا للعمل نحو إيجاد حل سياسي شامل ومستدام لليمن.

نشعر بقلق خاص إزاء تأثير هذه الأزمة على السكان المدنيين، ولا سيما مع ارتفاع عدد ضحايا الحرب في أماكن مثل محافظات حزم ومأرب والجوف. تؤثر الحرب في اليمن بشكل غير متناسب على النساء والفتيات اليمنيات، اللواتي يتعرضن لتزايد خطر العنف والاستغلال والإيذاء. إذ تواجه أكثر من ٣,٢٥ مليون امرأة في اليمن مخاطر متزايدة على الصحة والحماية. وتشيد جنوب أفريقيا بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز إدماج المرأة في عملية السلام من خلال مبادرات من قبيل ميثاق المرأة اليمنية للسلام والأمن.

نكرر نداءنا بشأن التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض واتفاق إستكهولم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ونحض جميع أطراف النزاع على السماح بمرور الأغذية وغيرها من ضروب المعونة الإنسانية بحرية وعلى نحو منتظم وبدون عوائق، وعدم اتخاذ إجراءات تحرم المدنيين من حقوقهم في الغذاء والخدمات الصحية الأساسية. وفي هذا الصدد، نذكر أطراف الصراع بأنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام اتفاقيات جنيف.

نؤكد أيضا أن الحل المستدام الوحيد للصراع في اليمن يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية بقيادة يمنية عن طريق التفاوض، تسوية شاملة وعادلة وتضع مصالح ورفاه جميع مواطني اليمن في المقام الأول.

في الختام، أتشاطر مع الوفود الأخرى اغتنام هذه الفرصة لأهنئ، باسم وفد جنوب أفريقيا، كارين على تعيينها الجديد

وأتمنى لها التوفيق في مهامها المقبلة في واشنطن. وسنفتقد صداقتها ونشاطها، ليس في مجلس الأمن فحسب، بل أيضا في طائفة واسعة من القضايا في الأمم المتحدة بأسرها.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث والأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغهام على إحاطتيهما القيمتين.

تتابع فييت نام الوضع في اليمن عن كثب. ويساورنا قلق بالغ إزاء التصعيد العسكري الأخير في محافظة الجوف، والذي أودى بحياة العشرات من المدنيين وشرد عشرات الآلاف. ولقد انزعجنا من تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الوضع الإنساني السائد في البلاد منذ بداية هذا العام، حيث يحتاج ٢٤ مليون شخص إلى المساعدة، بما في ذلك حوالي ١٤,٣ مليون في حاجة ماسة. لقد أدت الموجة الجديدة من الأعمال العدائية في شمال اليمن إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. علاوة على ذلك، يبدد هذا التصعيد أمل الشعب اليمني في تحقيق المصالحة الوطنية والسلام. إننا نشاطر المبعوث الخاص مخاوفه، والتي نشأت خلال زيارته الأخيرة لمحافظة مأرب، بشأن الخطر المحتمل لعودة انزلاق اليمن في صراع واسع النطاق.

إن السعي إلى أي حل عسكري في اليمن لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد معاناة الناس وإضعاف البلاد بأكملها لسنوات عديدة قادمة. فلا يوجد حل عسكري لهذا الصراع.

من هذا المنطلق، اسمحوا لي في جلسة اليوم أن أقترح النقاط التالية.

أولاً، يجب على جميع الأطراف المنخرطة في الصراع أن توقف العمل العسكري على الفور وأن تعود إلى عملية تخفيف التوتر والتوجه نحو وقف إطلاق نار غير مشروط وطويل الأمد. إننا نضم صوتنا إلى الوفود الأخرى في الدعوة إلى بذل جهود إضافية من قبل الأطراف المعنية لتنفيذ جميع جوانب اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض، ونكرر التأكيد على أن الحل الشامل والتفاوضي بوساطة الأمم المتحدة هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلام المستدام لليمن.

ثانيًا، يجب على أطراف الصراع، وعلى الحوثيين بصفة خاصة، اتخاذ الخطوات الفورية والضرورية لحماية المدنيين وزيادة تيسير العمل الإنساني للأمم المتحدة وشركائها المعنيين، حتى يمكن للمساعدات الدولية أن تصل إلى الشعب اليمني المحتاج في وقت مناسب. نحن ممتنون للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وبلدان المنطقة لتعاونها في إطلاق الجسر الجوي الطبي، ونتطلع إلى تشغيل هذه الرحلات بشكل أكثر انتظاما. ونرحب بالالتزام الإنساني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تجاه اليمن وسط مخاوف بشأن العوائق التي تواجه العمليات. ونحث في هذا الصدد جميع الأطراف المعنية على تيسير التفتيش والصيانة لناقلة النفط ”إف إس أو سيفير“، وفقا للقرار ٢٥١١ (٢٠٢٠)، من أجل تجنب العواقب الوخيمة المحتملة.

ثالثاً، على الأمم المتحدة ودول المنطقة الاستمرار في تشجيع الأطراف اليمنية على الانخراط في حوار بناء. ونشيد في هذا الصدد بتنظيم الاجتماع التشاوري قبل أسبوعين بين المبعوث الخاص مارتن غريفيث والأطراف المعنية اليمنية السياسية والعامة في عمان، الأردن. نحن نؤيد تماما عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ولجنة تنسيق إعادة الانتشار، وندعو جميع الأطراف في اليمن إلى مزيد من التعاون مع البعثة حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بشكل فعال.

أخيرا، اسمحوا لي أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن امتناننا للسفيرة كارين بيرس على مساهمتها الممتازة في عمل المجلس. إن تفانيها ومشاركتها البناءة قد شكلا بالفعل نموذجا يحتذي به الأعضاء الجدد مثلنا. وبصفتي الممثل الدائم لفييت نام، أود أن أعرب عن شكرنا لتعاونها ودعمها القوي للغاية لفييت نام ولنفسي حتى الآن، وأتمنى لها كل التوفيق في مهمتها القادمة في واشنطن العاصمة.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر مارتن غريفيث وراميش راجاسينغهام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تشاطر بلجيكا الشواغل الخطيرة التي أعربت عنها جميع الوفود التي أخذت الكلمة قبلي بشأن التصعيد الأخير للعنف في اليمن. إن استئناف العملية السياسية هو ضروري أكثر من أي وقت مضى. وسيبقى أي تخفيف للتوتر هشا ما لم تدعمه عملية سياسية. إن المحادثات بين المملكة العربية السعودية والحوثيين هي نقطة انطلاق جيدة، ولكن في مرحلة ما ستتعين مشاركة الحكومة اليمنية في هذه المحادثات، ويجب أن تقود الأمم المتحدة هذه العملية.

يجب اتخاذ الخطوات التالية في العملية السياسية في أسرع وقت ممكن، تحت رعاية الأمم المتحدة. يتعين أن تكون العملية شاملة وأن تتميز بمشاركة هادفة من النساء والشباب. كما يجب أن تجسد التنوع العرقي والجغرافي والاجتماعي والسياسي لشعب اليمن.

كما سمعنا، لا تزال بيئة عمل الجهات الإنسانية الفاعلة في اليمن بالغة الصعوبة، وخاصة في شمال البلاد. يجب إنهاء جميع القيود والعوائق والتدخلات التي تنتهك المبادئ الإنسانية. ما زلنا ندعو الحوثيين بشكل خاص إلى السماح بوصول ناقلة النفط ”إف إس أو سيفير“ من أجل السماح بتقييم الوضع وتجنب كارثة بيئية.

وأخيرا، يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيثما ينطبق ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

هنا أود أن أشارك في وداع عزيزتنا كارين. نعم، سنفتقدها بالفعل. لقد كان شرفني وأسعدني أن أعمل معها على هذه الطاولة، ومثل زملائي أتمنى لكم كل التوفيق في واشنطن العاصمة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

تشكر الصين المبعوث الخاص غريفيث والأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغهام على إحاطتيهما الإعلاميتين. تشيد الصين بجهودهما النشطة لإنهاء الصراع في اليمن وتحسين الوضع الإنساني في البلاد.

لقد حدث في الآونة الأخيرة تصعيد للعمليات العسكرية في أنحاء عديدة من اليمن، مما أثر تأثيرا سلبيا على جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والحوار السياسي بين جميع الأطراف وحظي باهتمام واسع النطاق في هذه الظروف. ومن الضروري أن تعزز جميع الأطراف في اليمن إرادتها السياسية وأن تتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات السياسية الشاملة.

إن السبيل الوحيد لإنهاء الصراع في اليمن هو عملية سياسية جامعة وشاملة بقيادة الأمم المتحدة. يجب الحفاظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه من خلال الجهود المشتركة لجميع أطراف الصراع في اليمن. إن اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض نتاجان سياسيان لمفاوضات شاقة بين الطرفين، وبالتالي يجب تنفيذهما بفعالية. وينبغي أن يفي الموقعون بالتزاماتهم السياسية، وأن تكثف بلدان المنطقة جهودها في مجال الوساطة، وأن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور بناء.

نأمل أن يتم تبادل الأسرى على نطاق واسع في أقرب وقت ممكن لتعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين.

لقد كانت الصين على اتصال دائم مع جميع الأطراف في اليمن وستواصل بذل الجهود الدبلوماسية لتسهيل تضييق هوة الخلافات وتوسيع مساحة التوافق بين الأطراف.

وتشعر الصين أيضاً بالقلق إزاء الوضع الإنساني في اليمن. فالشعب اليمني يواجه صعوبات متعددة، بما في ذلك خطر أعمال العنف، ونقصا شديدا في الأغذية والسلع، وعدم كفاية الخدمات الطبية، والكوارث الطبيعية. وتُعزى بعض المشاكل الإنسانية بشكل مباشر إلى الصراع المسلح، وبالتالي يجب معالجتها من خلال المساعدة الإنسانية والجهود السياسية، في حين أن البعض الآخر هو نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي وتدهور البنية التحتية وعدم كفاية القدرة الإنمائية. ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لهذه المشاكل واتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل في أقرب وقت ممكن لمعالجة هذه المشاكل.

يجب على جميع الأطراف في اليمن التعاون الكامل مع عمليات الإغاثة الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية. كما نأمل أن تتابع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عن كثب الحالة الميدانية، بما في ذلك انتشار عدوى COVID-19 في اليمن، وأن تقدم الدعم والمساعدة الكاملة للشعب اليمني.

وتدعم الصين الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، وما فتئت تقدم المعونة الغذائية الطارئة والمعدات الطبية والمساعدات الأخرى للشعب اليمني، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وتم توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وتقني مع الحكومة اليمنية، وسنواصل تقديم المزيد من الخدمات الملموسة للشعب اليمني، وبذل جهود بناءة حتى يتمكن اليمن من السير على طريق السلام والتنمية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

(تكلم بالإنكليزية)

أفهم أنها ترغب في اغتنام هذه الفرصة للرد على الكلمات الرقيقة التي أعرب عنها أعضاء المجلس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): لن آخذ الكثير من وقت أي شخص. وأعتذر للسيد غريفيث والسيد راجاسينغهام، اللذين قاطعت إحاطتيهما بهذه الملاحظة.

أود أن أشكر الجميع على كلماتهم الرقيقة المدهشة، وكل صداقتهم وتعاونهم، وصداقة وتعاون جميع بعثاتهم، خلال فترة وجودي في المجلس. إنني محظوظة للغاية لأنني تمكنت من العمل في الأمم المتحدة. وأنا فخورة للغاية لكوني جزء من أسرة الأمم المتحدة. ولا يمكنني أن أعبر عن ذلك أفضل من وزير خارجية بلدي الذي يقول إن الأمم المتحدة قوة من أجل الخير. وأعتقد أننا يمكن أن نتذكر ذلك كل يوم ونحن نمضي في عملنا. أشكر الجميع بحرارة كبيرة حقا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أن جميع الأعضاء يتمنون للسيدة بيرس كل الخير في منصبها الجديد. وأنا متأكد من أنه ستتاح لنا العديد من الفرص لرؤية بعضنا البعض، بناء على دعوتها ودعوة السيدة كرافت. مرة أخرى أشكر السفيرة بيرس.

(تكلم بالصينية)

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): في البداية، أتوجه إليكم سعادة السفير بالتهنئة، على توليكم رئاسة أعمال هذا المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم، ولوفدكم الصديق كل التوفيق والنجاح. سعادة السفيرة كرين بيرس، بما أنك تقدريننا، أتقدم إليك بالتهنئة على تعيينك في منصبك الجديد، ونثمن ونشكرك على كل تعاونك، متمنين لك كل التوفيق والنجاح في مهامك الجديدة.

تستمر الميليشيات الحوثية في عرقلة جهود الأمم المتحدة المبذولة لإحلال السلام، بما في ذلك رفضها تنفيذ التزاماتها، بموجب اتفاق ستوكهولم الذي رعته الأمم المتحدة. والذي شاركت فيه الحكومة اليمنية بنوايا صادقة للتوصل إلى اتفاق يضع حدا لمعاناة الشعب اليمني، ضمن إجراءات بناء الثقة وصولا إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية.

كما أن التصعيد العسكري الأخير في عدة جبهات، وخاصة ما يحدث في الجوف من عمليات عسكرية وتهجير للمدنيين، هو مؤشر خطير يؤكد أن الميليشيات الحوثية لم تكن يوما جادة في تحقيق السلام وغير مكترثة بمعاناة المواطنين منذ خمس سنوات من إشعالها لهذه الحرب العبثية. إن قصف الميليشيات الحوثية المتكرر للمدنيين في مأرب والجوف ونهم وتعز والساحل الغربي والضالع والبيضاء، واستهداف المستشفيات ومخيمات النازحين، واستمرار التصعيد والتعنت في تنفيذ اتفاق الحديدة، لأكثر من عام، وتقييد حركة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وتقويض عمل رئيس وأعضاء لجنة تنسيق إعادة الانتشار واستهداف نقاط الرقابة الثلاثية، وآخرها استهداف أحد ضباط الرقابة من الفريق الحكومي، العقيد محمد الصليحي يوم أمس، أثناء أدائه لمهامه، في إحدى نقاط الرقابة في الحديدة، وهو في حالة صحية حرجة جدا. وعليه، أعلنت الحكومة اليمنية تعليق عمل الفريق الحكومي في لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وتُحمل الميليشيات الحوثية كامل المسؤولية. إن هذه الأعمال وهذه المؤشرات، لا توحي بأن تلك الميليشيات ستحتكم إلى صوت العقل والجنوح إلى السلام، وتدعو الحكومة اليمنية مجلس الأمن والمجتمع الدولي، إلى القيام بدورهما، والاضطلاع بمسؤولياتهما، في إجبار الميليشيات الحوثية على تنفيذ الاتفاقات، وإيقاف أعمالها العسكرية العدوانية، التي تسببت في تعاظم المعاناة الإنسانية بكل صورها، وإيقاف آلة القتل والدمار والحصار والانتهاكات، التي أمعنت في ممارستها، في تحد صارخ لجهود الأمم المتحدة، وجهود هذا المجلس الموقر، والمجتمع الدولي.

ولا يمكن نجاح أي مشاورات سياسية في ظل نكث اتفاقات السلام السابقة، وفي ظل التصعيد العسكري والحرب الاقتصادية والإجراءات التعسفية ضد العاملين في المجال الإنساني، ونهب المساعدات الإنسانية، من أفواه من هم في أمس الحاجة إليها. إن الهدف المنشود الذي يتطلع إليه الشعب اليمني لإنهاء هذا الصراع، هو تحقيق السلام المستدام في اليمن، والمبني على المرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وإن أي التفاف عل هذه المرجعيات، أو محاولة القفز على مسببات الحرب، ما هو إلا نوع من الإطالة لأمد الصراع، وتحطيم آمال اليمنيين في بناء يمن اتحادي جديد، يرتكز على قيم العدالة والمساواة ودولة النظام والقانون، والتوزيع العادل للثروة والسلطة، وإزالة كل عثرات وأخطاء الماضي وتصحيحها.

كما تؤكد الحكومة اليمنية رفضها وإدانتها للتدخلات الإيرانية في الشؤون اليمنية، فهي التي تمد الميليشيات الحوثية بالدعم العسكري والأسلحة، وتشجعها على تقويض وعرقلة الجهود الأممية لوقف الحرب والعنف والإرهاب التي لا تستهدف المملكة العربية السعودية الشقيقة فحسب، بل وتشكل تهديدا خطيرا لدول المنطقة، والأمن الإقليمي والدولي، وعلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن ممارسة الضغط على إيران لوقف تدخلاتها في الشؤون اليمنية.

تبذل الحكومة اليمنية جهودا كبيرة، وبتوجيهات من فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية لتنفيذ اتفاق الرياض، والذي يمثل مكسبا لاستعادة الدولة وللشعب اليمني، وللقوى السياسية كافة. ويشكل خطوة مهمة نحو توحيد جميع القوى والجهود، داخل بنية الدولة وتحت لوائها، لإنهاء الانقلاب وإجهاض المشروع الإيراني - الحوثي في اليمن وفي المنطقة. ونثمن جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية في رعاية وضمان تنفيذ هذا الاتفاق.

تبذل الحكومة اليمنية جهودا كبيرة لإنهاء معاناة الشعب اليمني، حيث وضعت خططا على مستويات ومراحل مختلفة بدءا بتنشيط وتفعيل مؤسسات الدولة وتحسين مستوى تحصيل إيراداتها الضريبية والجمركية واستئناف تصدير النفط من عدد

من القطاعات التي توقفت لما يزيد عن ٤ سنوات، بالإضافة إلى تفعيل دور الأجهزة المالية والاقتصادية والخدمية والرقابية، مما ساعد على تحقيق قدر من التعافي.

إن قرار منع تداول الطبعات الجديدة من العملة الوطنية هو استمرار للحرب الاقتصادية واستهداف سبل عيش المواطنين وإضرار بالاقتصاد الوطني، من خلال خلق سوق هائلة للمضاربة بالعملة الصعبة ومفاقمة الأزمة الإنسانية. إذ تسبب هذا القرار غير المسؤول في حرمان أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ موظف ومتقاعد في المناطق التي تسيطر عليها تلك الميليشيات من مرتباتهم، بعدما تعذر تحويلها. واتخذت الحكومة اليمنية العديد من السياسات المالية والاقتصادية لمواجهة هذا القرار، وهي تحتاج إلى دعم الأشقاء والمجتمع الدولي، لأنi من دون وجود واستمرار الدعم والإصلاحات وبناء وتفعيل الاقتصاد الوطني، قد تذهب الأمور في اتجاه الانهيار مجددا.

وتمادت الميليشيات الحوثية في غيها وعملت على تقويض العمل الإنساني وسرقة المساعدات الإغاثية وفرض إتاوات عليها، في سابقة خطيرة تخالف كل مبادئ العمل الإنساني والإغاثي وتهدد بتعليق إيصال المساعدات الإغاثية التي يحتاج إليها الملايين من اليمنيين. إن استمرار تلك الميليشيات في القتل واستهداف المساكن ودور العبادة واستخدام الأطفال وزجهم في حربها العبثية واعتقال النساء والاعتداء الجنسي عليهن، في ظاهرة تشكل تهديدا خطيرا على المجتمع اليمني وتتعارض مع كل القوانين الدولية والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها.

وتدين الحكومة اليمنية الأحكام الباطلة التي أصدرتها الميليشيات الحوثية بحق ٣٥ عضوا من أعضاء مجلس النواب بالإعدام تعزيرا ومصادرة عقاراتهم وأموالهم المنقولة داخل اليمن وخارجها، وهذه ليست المرة الأولى التي تصدر فيها تلك الميليشيات مثل هذه الأحكام بحق المعارضين السياسيين وغيرهم لتمويل مجهودها الحربي. وندعو المجلس والمجتمع الدولي إلى إدانة هذه الممارسات والضغط على تلك الميليشيات لإلغاء وإدانة هذه الأحكام.

وأخيراً، تحدثنا كثيرا أمام المجلس بشأن مسألة خزان النفط العائم ”صافر“ الراسي أمام ميناء رأس عيسى الخاضع لسيطرة الميليشيات الحوثية، وطالبنا بالضغط على تلك الميليشيات للسماح للفريق الفني التابع للأمم المتحدة بالوصول إليه وصيانته تجنبا لوقوع كارثة بيئية في حال تسرب ما يزيد عن مليون برميل من النفط الخام في البحر الأحمر. وقد وجه عدد من الممثلين الدائمين لعدد من الدول المطلة على البحر الأحمر يوم أمس، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة تشير إلى المخاطر المحتملة في حال وقوع هذه الكارثة البيئية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.